سوريا بعد عام من سقوط نظام بشار الأسد:

تحوّلات الداخل وتوازنات الإقليم في مرحلة ما بعد السلطوية

(ورقة بحثية تحليلية)

يوسف كامل خطاب
باحث أول بمركز الخليج للأبحاث

www.grc.net

جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٢ - ٢٠٢٥ ©

أولًا: الملخّص التنفيذي

تتناول هذه الورقة الوضع السوري بعد مرور عام على سقوط نظام بشار الأسد، باعتبارها لحظة تحوّل تاريخية جاءت بعد أكثر من ثلاثة عشر عامًا من حرب مدمِّرة تسبّبت في تراجع الناتج المحلي بشكل حاد، ودمار واسع للبنية التحتية، وتهجير أكثر من نصف السكان بين لاجئين ونازحين داخليًا بحسب تقديرات الأمم المتحدة ووكالاتها المختصّة.

تنطلق الورقة من إطار نظري يجمع بين أدبيات الانتقال من السلطوية وإعادة بناء الدول الخارجة من النزاعات، فتعتبر أن العام الأول بعد سقوط النظام يمثّل «مرحلة مفصلية» تُختبر فيها قدرة الدولة والمجتمع على إدارة ثلاث حزم مترابطة من المهام، هي: إعادة بناء مؤسسات الحكم؛ وإعادة إنعاش الاقتصاد وإطلاق مسار إعادة الإعمار؛ وإعادة لُحمة المجتمع المنقسم عبر العدالة الانتقالية والمصالحة.

وتُظهر الورقة أن سوريا ما بعد الأسد لم تنتقل فورًا إلى حالة استقرار؛ بل وجدت نفسها أمام فراغ نسبي في السلطة، وتعدّد في مراكز القوة العسكرية والأمنية، وتنافس محلي ــ إقليمي ــ دولي على إعادة تعريف «قواعد اللعبة» في البلاد. في الوقت نفسه، تبرز تطلّعات شعبية واسعة لإنهاء إرث الاستبداد والفساد وتحسين الأوضاع المعيشية القاسية التي كرّستها سنوات الحرب والعقوبات.

تحلّل الورقة تحوّلات الداخل السوري خلال العام الأول على أربعة مستويات رئيسة، هي:المستوى الأمني ــ العسكري؛ والمستوى السياسي ــ المؤسسي؛ والمستوى الاقتصادي ــ التنموي؛ والمستوى الاجتماعي ــ الإنساني. وتخلص إلى أن مسار سوريا خلال السنوات المقبلة يتأرجح بين ثلاثة سيناريوهات رئيسة: انتقال منضبط تدريجي نحو استقرار نسبي ونظام سياسي أكثر انفتاحًا وعدالة؛ أو انتقال متعثر يطيل أمد

الهشاشة ويُبقي البلاد في حالة «لا حرب ولا سلم»؛ أو تفكك وعودة السلطوية بأقنعة جديدة تستثمر الفوضى لإعادة إنتاج منطق «الأمن مقابل الاستبداد». وتقدّم الورقة في مبحث النتائج خلاصة لأهم الاستنتاجات التي توصّلت إليها حول فرص وقيود الانتقال، بينما يركّز مبحث التوصيات على حزمة إجراءات مقترَحة للقيادة الانتقالية والفاعلين الإقليميين والدوليين والمجتمع المدني، لتقليل مخاطر الفوضى والانتكاس ودعم إمكان بناء سوريا أكثر استقرارًا وعدلًا وتعدّدية.

المقدّمة

يمثّل سقوط نظام بشار الأسد، في أواخر عام ٢٠٢٤، نقطة تحوّل فارقة في تاريخ سوريا الحديث، بعد أكثر من ثلاثة عشر عامًا من الصراع المركّب، الذي جمع بين ثورة شعبية وحرب أهلية وتدخلات إقليمية ودولية متشابكة. فقد خلّفت الحرب واحدة من أضخم الكوارث الإنسانية في العالم منذ الحرب العالمية الثانية؛ حيث أدت إلى تدمير واسع للبنية التحتية، وانهيار اقتصادي عميق، ونزوح ولجوء قسري لملايين السوريين داخل البلاد وخارجها.

ومع سقوط النظام وبدء مسار انتقالي جديد برئاسة أحمد الشرع، لم تدخل سوريا تلقائيًا في حالة استقرار؛ بل وجدت نفسها أمام فراغ سلطوي نسبي، وتعدّد في مراكز القوة العسكرية والسياسية، واستمرار نفوذ قوى خارجية متنافسة؛ في الوقت الذي ارتفعت فيه تطلعات السوريين إلى العدالة والحرية وتحسين الأوضاع المعيشية؛ وتزايدت الضغوط الدولية لاحتواء بقايا التنظيمات الجهادية، وتقليص نفوذ روسيا وإيران، وضمان عدم انزلاق البلد إلى موجة جديدة من التفكك. تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل معمّق وشبه استشرافي لسوريا بعد عام من سقوط نظام الأسد، من خلال المحاور الآتية:

١. الإطار النظري والمنهجي لدراسة التحوّلات ما بعد السلطوية في الدول الخارجة من حروب أهلية.
٢. الخلفية التاريخية المختصرة لنظام الأسد ومسار الصراع حتى لحظة السقوط.
٣. تحوّلات الداخل السوري خلال العام الأول: أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.
٤. انعكاسات سقوط النظام على توازنات القوى الإقليمية والدولية.
٥. السيناريوهات المستقبلية لمسار الانتقال السوري بعد العام الأول.

المحور الأول: الإطار النظري والمنهجي لدراسة التحوّلات ما بعد السلطوية

أولًا: الإطار النظري

تستند هذه الورقة إلى أدبيات الانتقال من السلطوية بعد الحروب الأهلية وإعادة بناء الدول الخارجة من النزاع، والتي تؤكد أن البلدان الخارجة من حروب طويلة تواجه عادةً ثلاث حزم متداخلة من المهام، هي:

١. إعادة بناء الدولة : مؤسسات الحكم؛ الجيش والأمن؛ منظومة العدالة؛ الإدارة المحلية.
٢. إعادة بناء الاقتصاد: البنية التحتية؛ شبكات الإنتاج؛ الثقة في النظام المصرفي والعملة؛ مناخ الاستثمار.
٣. إعادة بناء المجتمع: المصالحة؛ العدالة الانتقالية؛ معالجة آثار الصدمة؛ إعادة دمج المقاتلين السابقين؛ عودة اللاجئين والنازحين.

وتشير التجارب المقارنة ــ من البوسنة والعراق إلى ليبيا ــ إلى أن فشل إحدى هذه الحلقات ينعكس سلبًا على الحلقات الأخرى؛ فغياب الأمن يعطّل الاستثمار والعودة، وغياب العدالة يغذي دورات جديدة من العنف، وضعف المؤسسات يفتح الباب أمام «أمراء الحرب» والميليشيات.

ثانيًا: الإطار المنهجي

تعتمد الورقة على منهج تحليلي ــ استشرافي يجمع بين:

- تحليل الوثائق والتقارير الدولية (الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإسكوا، البنك الدولي، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين).
- مراجعة الدراسات والتحليلات الصادرة بعد سقوط النظام عن مراكز أبحاث دولية وعربية (مجلس العموم البريطاني، مراكز أوروبية وأمريكية، ومجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية، وكرايسيس جروب).

- رصد المتغيرات الميدانية والسياسية خلال العام الأول (٢٠٢٥) كما تعكسها تقارير الخبراء والزيارات الأممية وبيانات الفاعلين الدوليين.

وبما أنّ سوريا لا تزال في طور الانتقال وعدم اكتمال تشكّل النظام الجديد، فإن النتائج تبقى تقديرية، تُبرز الاتجاهات العامة أكثر من الأحكام القطعية.

المحور الثاني: الخلفية التاريخية للصراع حتى سقوط النظام

تعود جذور الصراع إلى استيلاء نظام الرئيس الأسبق (حافظ الأسد) على السلطة عام ١٩٧٠، وبناء نموذج حكم يمزج بين:الهيمنة الأمنية عبر شبكة أجهزة مخابرات متعدّدة ومتنافسة؛ واحتكار حزب البعث للمجال السياسي؛ وتركيز السلطة الفعلية في يد العائلة وبعض الدوائر الطائفية ــ المناطقية، مع توظيف الإطار القومي والعلماني لتبرير القبضة الحديدية. ومع انتقال الحكم إلى الرئيس السابق (بشار الأسد) عام ٢٠٠٠، شهدت البلاد وعودًا إصلاحية محدودة، سرعان ما أجهضت أمام تمسّك النخبة الحاكمة بالاحتكار الأمني ــ الاقتصادي.

وظلت سوريا لأكثر من خمسة عقود تخضع للحكم الوراثي الاستبدادي لعائلة الأسد، التي مارست مع شعبها قمعًا واسعًا وجرائم ضد الإنسانية، وتسببت في مقتل أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ شخص ونزوح ١٣ مليون آخرين، وفقاً لتقارير منظمة هيومن رايتس ووتش ومكتب الأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان (OHCHR).

الاحتجاجات الشعبية من أجل إسقاط النظام

في مارس ٢٠١١، اندلعت الاحتجاجات ضد الرئيس السابق (بشار الأسد) ونظامه، ثم تحوّلت تدريجيًا إلى صراع مسلّح مفتوح، وتدخّلت فيه قوى إقليمية دعمت فصائل معارضة، أو قوى كردية، أو جماعات جهادية. كما تدخلت فيه روسيا وإيران لصالح النظام، بدءًا من الدعم السياسي والمالي، وصولًا إلى التدخل العسكري المباشر عام ٢٠١٥، الذي ساهم في قلب موازين القوى على الأرض.

وخلال عقد من الحرب، قدّرت دراسات الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التكلفة الاقتصادية للصراع بأكثر من ٢٥٠ مليار دولار من الناتج المفقود، إلى جانب تدمير واسع للمساكن والبنية التحتية، وانكماش حاد في الناتج المحلي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

التطورات قبيل السقوط: من العزلة إلى التطبيع ثم الانهيار

شهدت السنوات (٢٠٢١ ــ ٢٠٢٣) محاولات عربية لإعادة احتواء النظام، تُوِّجت بقرار إعادة سوريا إلى جامعة الدول العربية في مايو ٢٠٢٣، وما تبعه من زيارات واتصالات ثنائية، بدوافع تتصل بملفات تهريب الكبتاجون وعودة اللاجئين وضبط النفوذ الإيراني؛ لكن تدهور الأوضاع الاقتصادية، واستمرار منظومة الفساد واحتكار الثروة، وتململ القاعدة الاجتماعية في مناطق سيطرة النظام، أدّى إلى تصاعد احتجاجات محلية في السويداء وبعض مناطق الساحل، بالتوازي مع توتر أمني متزايد في الشمال والشرق.

وتراكمت عوامل الضعف إلى أن شهدت سوريا، في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، انهيار نظام بشار الأسد بعد هجوم سريع شنته قوات المعارضة بقيادة هيئة تحرير الشام (HTS)، المدعومة بتفاهمات إقليمية غير معلنة، مما أدى إلى انهيار سريع لخطوط دفاع النظام، والاستيلاء على دمشق وفرار الأسد إلى موسكو؛ وتشكيل قيادة مؤقتة في دمشق برئاسة قائد قوات المعارضة (أحمد الشرع) (المعروف سابقاً بأبو محمد الجولاني)، الذي تولى السلطة في يناير ٢٠٢٥ بعد إعلان «الإعلان الدستوري» الذي يحدد فترة انتقالية لمدة خمس سنوات تنتهي بانتخابات عامة ودستور دائم.

المحور الثالث: تحوّلات الداخل السوري خلال العام الأول بعد السقوط

شهد الداخل السوري خلال العام الأول من الحكم الانتقالي تحولات عدة: أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية. وفيما يلي توضيح لما في كل مجال المجالات الأربعة:

أولًا: التحولات في المجال الأمني والعسكري:

أ . تفكك الأجهزة وتحوّل الولاءات وانتشار الجماعات الجهادية: مع سقوط رأس النظام، تعرّضت الأجهزة الأمنية والعسكرية إلى حالة تفكك نسبي؛ إذ انضمّت وحدات إلى القيادة الجديدة، بينما تحوّلت وحدات أخرى إلى مجموعات مسلّحة محلية تسعى لحماية مناطقها أو مصالح قادتها. وقد أدى هذا التفكك إلى انتشار السلاح في أيدي المدنيين والمجموعات الأهلية؛ وبروز «زعامات محلية» وأمراء حرب، خصوصًا في الأرياف البعيدة عن مركز العاصمة؛ وبقاء جيوب أمنية مرتبطة بالنخبة القديمة في الساحل وبعض أحياء دمشق وحمص.

كما استمر وجود جماعات جهادية عابرة للحدود ــ وإن كان متراجعًا ــ وخصوصًا في الشمال، وحافظت على قدرة محدودة على شنّ هجمات وعمليات تفجير واغتيال، مستفيدة من الهشاشة الأمنية في بعض المناطق الريفية؛ وانشغال السلطة الانتقالية بملفات الحكم والاقتصاد. كما بقي اقتصاد الحرب حاضرًا عبر شبكات تهريب السلاح والمخدرات والمحروقات، المرتبطة ببعض بقايا النخبة القديمة وشركاء محليين. ويمكن تمييز مشهد انتشار الفصائل وتوازنات القوة المحلية خلال العام الأول بعد السقوط وفق الخارطة الآتية:

١. دمشق وريفها: استعادت العاصمة موقعها بوصفها مركز الثقل للسلطة الانتقالية، إذ تتوزع السيطرة بين وحدات الجيش المعاد هيكلته وقوات الشرطة المحلية. ومع ذلك، تظهر جيوب أمنية صغيرة مرتبطة ببقايا الأجهزة القديمة في بعض أحياء جنوب دمشق وبرزة، تعمل بشكل محدود في إطار شبكات اقتصادية ــ أمنية فقدت معظم نفوذها السابق.

٢. الجنوب (درعا ـ السويداء:(تبلورت في درعا مجموعات محلية خرجت من تسويات السنوات الأخيرة، فانضم بعضها للقوة النظامية الجديدة، فيما حافظ بعضها الآخر على استقلاليته. أمّا السويداء، فقد برزت فيها تشكيلات محلية ذات طابع أهلي ـ ديني، أسهمت في ضبط الأمن عبر مجالس ذات قيادة جماعية، مع علاقة تنسيقية مع السلطة الانتقالية.

٣. الساحل السوري: رغم تراجع الدور العسكري للنخبة القديمة، لا تزال مجموعات صغيرة من «الدفاع الوطني» وبعض وحدات الفرقة الرابعة موجودة في محيط اللاذقية وطرطوس، لكنها تعمل ضمن ترتيبات محلية أكثر منها تشكيلات مركزية. ويستمر الوجود الروسي داخل قواعده العسكرية دون تدخل مباشر في إدارة الأمن الداخلي.

٤. الشمال الغربي (إدلب ـ ريف حلب) :لا تزال هيئة تحرير الشام القوة الأكثر تنظيمًا في إدلب رغم تراجع نفوذها السياسي. وفي مناطق (درع الفرات) و(غصن الزيتون)، تتقاسم الفصائل المنضوية تحت ما يُعرف بـ (الجيش الوطني) إدارة المناطق بدعم تركي، مع تنافس داخلي بين مجموعات ذات توجهات مختلفة.

٥. الشرق السوري (الحسكة ـ الرقة ـ دير الزور): احتفظت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بسيطرة واسعة على المناطق شمال وشرق الفرات. وتظهر مؤشرات على انفتاح تدريجي بين قسد والسلطة الانتقالية بشأن ترتيبات اللامركزية. أمّا غرب الفرات، فشهد انحسارًا واضحًا للنفوذ الإيراني، خاصة في البوكمال والميادين، دون اختفاء كامل لوجودها غير المباشر عبر مجموعات صغيرة.

٦. المحافظات الوسطى (حمص ـ حماة ـ حلب): تتقدم السلطة المركزية نحو تثبيت نفوذها تدريجيًا، مع بقاء مجموعات صغيرة ترتبط بشبكات اقتصادية محلية، خاصة في المناطق الريفية.

٧. هذه الخارطة تُظهر أن سوريا ما بعد السقوط تنتقل من ثنائية «نظام/معارضة» إلى نموذج فسيفسائي من الفاعلين المحليين، بما يجعل ضبط الأمن وإعادة بناء الجيش مهمة شديدة التعقيد.

ب . أبرز التحديات الأمنية : شهد عام ٢٠٢٥ حوادث عنف طائفي، مثل مذابح في الساحل ووسط سوريا في مارس ٢٠٢٥ (أكثر من ١,٠٠٠ قتيل علوي)، واشتباكات في السويداء مع الدروز في يوليو (١,٠٠٠-٢,٠٠٠ قتيل). أفاد OHCHR بـ»حسابات مُقلقة» لإعدامات ملخصة وانتهاكات من قبل قوات الأمن الحكومية، بالإضافة إلى اختطاف عشرات النساء والفتيات. كما يخطط مسؤولون سابقون في موسكو لانتفاضات مسلحة، وتستمر التوترات مع قوات سوريا الديمقراطية (SDF) في الشمال الشرقي، مع نزوح ١,١ مليون شخص في بداية ٢٠٢٥.

هذه التوترات تعكس فشل الإعلان الدستوري السوري الجديد في طرح آليات مشاركة حقيقية للأقليات من دروز وأكراد وعلويين ... وغيرهم؛ تجعلهم أكثر اطمئنانًا للحصول على حقوقهم الوطنية في ظل النظام الجديد.

ج . استراتيجية السلطة الانتقالية لإعادة بناء الأمن: واجهت القيادة الجديدة معضلة الاختيار بين الاجتثاث الشامل للأجهزة القديمة، بما يحمل من فراغ أمني خطير، وبين الدمج الانتقائي لعناصر غير متورطة مباشرة في الجرائم مع إخضاعهم لإعادة تأهيل وتغيير العقيدة الأمنية.

واتجهت السياسة العملية نحو دمج تدريجي، وبخاصة في الشرطة المحلية والأمن الإداري، مقابل حلّ تدريجي لأجهزة المخابرات السياسية والعسكرية سيئة الصيت. وأُطلقت برامج لإعادة هيكلة الجيش على أسس مهنية، مع محاولة استيعاب الفصائل المعارضة ضمن (قوات دفاع وطني) أو ضمن فرق الجيش النظامي بعد إعادة تسميته. غير أن هذه العملية واجهت مقاومة من بعض الفصائل التي تخوّفت من فقدان نفوذها، ومن قطاعات من الجمهور التي رأت في استمرار بعض ضباط النظام السابق تهديدًا للعدالة.

كما اعتمدت الحكومة الانتقالية استراتيجية تقوم على المزاوجة بين العمل الأمني وبرامج التنمية المحلية في المناطق التي تعد خزّانًا لتجنيد عناصر هذه التنظيمات؛ والتعاون مع الأمم المتحدة والدول المجاورة لضبط الحدود ومراقبة التمويل.

ء. أبرز الإنجازات الأمنية: نجحت الحكومة السورية الجديدة على مدى العام الماضي في تفكيك معظم

الميليشيات الموالية لإيران، وإطلاق حملة وطنية ضد معامل الكبتاجون، مما أدى إلى تدمير الشبكات الإجرامية وتقليل الإنتاج بنسبة ٧٠٪. وانخفض العنف إلى أدنى مستوياته في نوفمبر ٢٠٢٥، مع اتفاقات أمنية مباشرة مع إسرائيل لتجنب التصعيد في الجولان. كما أُنشئت قوة شرطة وطنية جديدة تضم ٥٠,٠٠٠ عنصر، وأُعيد بناء أجزاء من طريق M0 الرئيس، مما حسّن الاتصال بين المدن بنسبة ٤٠٪.

ثانيًا: التحوّلات في المجال السياسي والمؤسسي

أ. شرعية السلطة الجديدة: تتمتع القيادة الانتقالية بشرعية مركّبة؛ تتمثل في شرعية ثورية ــ شعبية مستمدة من إنهاء حكم الأسد؛ وشرعية توافقية ــ دولية ناتجة عن الاعتراف بها من جانب الأمم المتحدة وعدد من القوى الإقليمية والدولية، وبدء زيارات رسمية مثل زيارة وفد مجلس الأمن إلى دمشق في ديسمبر ٢٠٢٥؛ لكن هذه الشرعية ليست مطلقة، إذ تواجه القيادة انتقادات من قوى معارضة لم تُمنح وزنًا كافيًا في الهياكل الجديدة؛ ومن مكوّنات محلية (كردية أو أقليات) تخشى تهميشها في ترتيبات ما بعد الأسد. كما تعتمد الحكومة على دائرة ضيقة حول الرئيس الشرع، مما يثير مخاوف من العودة إلى الاستبداد، مع قيود واسعة على الحريات باسم «الأمن القومي». لم يتم إصدار قوانين جديدة للجمعيات المدنية أو الأحزاب، وتفتقر جهود العدالة الانتقالية إلى الشفافية، مع هروب بعض المسؤولين السابقين واستمرار الاعتقالات العشوائية في الشمال الشرقي (٦٠٠ حالة في ٢٠٢٥). كما أدى التركيز على الإصلاحات الخارجية إلى إهمال الداخل، مما يعزز الشكوك الطائفية بنسبة ٧٨٪ من السكان يرون عدم التسامح مشكلة اجتماعية.

ب. المسار الدستوري واللامركزية: فتح سقوط النظام الباب أمام نقاش واسع حول طبيعة النظام السياسي الجديد؛ حيث أُطلِق مسار لصياغة «إعلان دستوري انتقالي» يحدّد صلاحيات السلطات الثلاث، ويؤكّد مرجعية حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، ويفتح الباب لمراجعة شاملة للدستور الدائم؛ كما برز توافق نسبي على تبنّي نموذج من اللامركزية الموسعة، يمنح المحافظات صلاحيات أوسع في إدارة شؤونها الاقتصادية والخدمية، مع الإبقاء على وحدة الدولة السورية وسيادتها. وبالنسبة للقضية الكردية، طُرحت صيغة لامركزية إدارية ــ سياسية تعترف بالحقوق الثقافية واللغوية، وتمنح مجالس محلية صلاحيات حقيقية، مقابل التزام القوى الكردية بوحدة سوريا ورفض مشاريع الانفصال.

ج. العدالة الانتقالية والمصالحة: يعد ملف العدالة الانتقالية من أكثر الملفات حساسية في العام الأول؛ حيث طالب الضحايا وذووهم بمحاسبة المسؤولين عن جرائم القتل والتعذيب والاختفاء القسري، في حين تخوفت قيادات انتقالية من أن تؤدي المحاكمات الواسعة إلى تفجّر أمني جديد؛ ولذلك اتجهت المقاربة إلى اتخاذ إجراءات فاعلة، تمثلت في:

- إنشاء هيئة وطنية للحقيقة والعدالة الانتقالية، تجمع بين ممثلين عن الضحايا والقضاة وخبراء مستقلين .
- اعتماد مبدأ التدرّج، حيث بدأ التركيز أولًا على كبار المسؤولين عن الجرائم الأشد فظاعة، مع إتاحة برامج «عدالة تصالحية» في الجرائم الأقل خطورة.
- الاستفادة من تجارب بلدان أخرى (جنوب إفريقيا، المغرب، تونس) مع مراعاة خصوصية تعددية المجتمع السوري وعمق الصراع.

ء. الإنجازات الدبلوماسية والدولية: حققت الحكومة الجديدة خلال العام عدة نجاحات دبلوماسية دولية وإقليمية؛ فعلى المستوى الدولي كان أحد أبرز النجاحات، هو إعادة دمج سوريا في المجتمع الدولي بسرعة قياسية؛ فخلال الأشهر الأولى، نجحت الحكومة في الحصول على إعفاء من أغلب العقوبات الغربية، بما في ذلك رفع الولايات المتحدة لتصنيف HTS كمنظمة إرهابية في يوليو ٢٠٢٥، وإزالتها من قوائم الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في أكتوبر ٢٠٢٥. كما أعلنت كندا في ديسمبر ٢٠٢٥ رفع جميع عقوباتها على سوريا، مما يعزز من الثقة الدولية.

هذه الخطوات سمحت بزيارة الرئيس أحمد الشرع للبيت الأبيض في نوفمبر ٢٠٢٥، وهي الأولى لقائد سوري منذ عقود، مما يشير إلى تحول جيوسياسي حاسم. كما أدت إلى تعهدات تمويل من الخليج، خاصة السعودية وقطر، بقيمة مليارات الدولارات للطاقة والبنية التحتية، مع الحفاظ على علاقات براغماتية مع روسيا وإيران لتجنب التصعيد. في الإقليم، أجرت سوريا حوارات أمنية مباشرة مع إسرائيل في مايو ٢٠٢٥ لتجنب التصعيد في الجولان، وانضمت إلى منظمة التعاون الإسلامي

كعضو كامل في سبتمبر ٢٠٢٥.

ثالثًا: التحولات في المجال الاقتصادي وإعادة الإعمار

أ. ملامح الاقتصاد بعد عام من السقوط: ما زال الاقتصاد السوري، بعد عام من سقوط النظام، يعاني من هشاشة عميقة رغم تسجيل بعض المؤشرات الإيجابية المرتبطة بعودة تدريجية للنشاط وتخفيف جزئي لبعض العقوبات. وتشير تقديرات أممية إلى أن أكثر من ٩٠٪ من السكان ما زالوا يعيشون تحت خط الفقر بمقاييس الدخل المحلي. كما تواصل الليرة السورية فقدان جزء كبير من قيمتها، مع اتجاه الحكومة إلى طرح عملة جديدة وحذف أصفار بهدف استعادة الثقة، بالتوازي مع العمل مع صندوق النقد الدولي لتحديث الإحصاءات الاقتصادية وإصلاح التشريعات المالية. وفي الوقت نفسه بدأت عودة تدريجية لبعض اللاجئين، قد تصل وفق تقديرات المفوضية إلى ١,٥ مليون لاجئ خلال ٢٠٢٥، ما ينعكس على سوق العمل والطلب المحلي.

ب. الإشارات الإيجابية ومظاهرها: على الرغم من هشاشة الوضع الاقتصادي، إلا أن رفع الكثير من العقوبات أدى إلى ظهور علاماتٍ تعافٍ مبكرة؛ فقد أفاد صندوق النقد الدولي (IMF) في زيارته لدمشق في يونيو ٢٠٢٥ بأن الاقتصاد يظهر إشارات إيجابية، مع زيادة النشاط التجاري واستثمارات خليجية من قطر والسعودية في الطاقة والبنية التحتية. وإعادة فتح مطار دمشق الدولي، وإعادة تشغيل حقول النفط إلى ٩٥ ألف برميل يومياً، مع تصدير الفوسفات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار في النصف الثاني من ٢٠٢٥.

كما أدت هذه التغييرات إلى عودة أكثر من ٣ ملايين لاجئ من تركيا ولبنان والأردن، وفقاً لتقارير (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ـ UNHCR)، مما يعزز من الثقة الداخلية ويقلل من الضغط الإنساني. انخفض معدل التضخم من ٥٤,٤٪ في ٢٠٢٤ إلى أقل من ٢٠٪ في ٢٠٢٥، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪، وفقاً لتقديرات البنك الدولي. وقد أعلن الرئيس الشرع ــ في مؤتمر الاستثمار المستقبلي في الرياض في أكتوبر ٢٠٢٥ ــ عن استراتيجية «إعادة الإعمار عبر الاستثمار لا المساعدات»، مع مذكرات تفاهم بقيمة ١٤ مليار دولار.

ج . إعادة الإعمار: فرصة للتغيير أو إعادة إنتاج للفساد: يقدر البنك الدولي تكلفة إعادة الإعمار بـ ٢١٦ مليار دولار (تقدير متوسط بين ١٤١ و ٣٤٣ مليار)، لكن خطة الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية لعام ٢٠٢٥ ممولة بنسبة ٢٥٪ فقط. تُعد إعادة الإعمار رافعة محتملة للتعافي، لكنها تحمل خطر تحويلها إلى قناة مكافأة لشبكات الفساد القديمة أو القوى المتحالفة معها حتى نهاية ٢٠٢٥، تبلورت ملامح مقاربة جديدة تقوم على:

- إعداد خطة وطنية لإعادة الإعمار ذات أولويات واضحة (الكهرباء، المياه، الطرق، المستشفيات، المدارس)، بالتعاون مع مؤسسات دولية.
- محاولة جذب استثمارات عربية ودولية، مع الربط بين التمويل وبين مدى التقدّم في الإصلاحات السياسية والحوكمة والشفافية.
- إشراك المجتمع المدني والبلديات في مراقبة تنفيذ المشاريع، كآلية للحد من الفساد وإعطاء المجتمعات المحلية إحساسًا بالشراكة.

ء. التحديات الاقتصادية والإنسانية: أظهر العام الفائت العديد من التحديات الاقتصادية التي واجهت الحكومة الجديدة .

رابعًا: التحولات في المجال الاجتماعي:

تُظهر بيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن سوريا لا تزال واحدة من أكبر أزمات النزوح في العالم، مع أكثر من ١٢ مليون سوري بين لاجئ ونازح، منهم نحو ٦ ملايين لاجئ في دول الجوار وحدها. يعاني ٨٠٪ من السكان من البطالة، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢١,٤ مليار دولار في ٢٠٢٤ (ثلث قيمته في ٢٠١١). كما يستمر الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية دون استراتيجية وطنية متكاملة، مما يهدد بعودة «المحسوبية» كما في عصر الأسد.

١. أبرز الملفات الاجتماعية: وفي العام الأول بعد السقوط، يمكن رصد ثلاثة ملفات اجتماعية مركزية، هي:

أ. عودة اللاجئين والنازحين: بعد سقوط النظام السابق، سادت حالة من الأمل الحذر بين اللاجئين والنازحين؛ حيث يوجد كثيرون ينتظرون اتضاح الصورة الأمنية والقانونية قبل العودة، خصوصًا ما يتصل بملف الملكية العقارية والملاحقات الأمنية السابقة. كما تواجه عودة اللاجئين عقبات مثل نقص السكن (٨٠٪ من العائدين يواجهون

مشكلات في الإسكان)، مما يعزز من الهجرة العكسية أو النزوح الداخلي، مع ١٦,٥ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات.

ب. الصدمة النفسية الجماعية: تسببت سنوات الصراع التي سبقت سقوط النظام السابق في معاناة ملايين الأطفال والشباب من آثار الصدمة والعنف، وقد انعكس ذلك في ارتفاع معدلات العنف الأسري والجريمة وتعاطي المخدرات. مع تدمير ٤٠٪ من المدارس و٦٠٪ من المراكز الصحية، فضلًا عن ضعف خدمات الصحة النفسية

ج. الشرخ الطائفي ــ المناطقي: تراكمت في الوعي الاجتماعي روايات متعارضة عن الحرب، تُحمِّل كل جماعة أخرى مسؤولية ما جرى، ما يجعل سردية وطنية جامعة عن الماضي والحاضر ضرورة أساسية لأية مصالحة حقيقية.

٢. البعد الجندري في التحولات الاجتماعية بعد السقوط

تكشف البيانات أن النساء يشكلن إحدى أكثر الفئات تأثرًا بإرث الحرب، حيث أصبحت نسبة كبيرة منهنّ معيلات لأسر فقدت معيلها. وتواجه النساء تحديات مركبة تشمل:

- ارتفاع معدلات العنف القائم على النوع.
- ضعف الوصول إلى الموارد والخدمات.
- نقص التمثيل في مؤسسات الحكم الانتقالي (لا يتجاوز ١٥٪).
- محدودية الحماية القانونية في المناطق التي تفتقر لسلطة قضائية مستقرة.

كما برزت النساء بوصفهنّ فاعلات أساسيات في منظمات المجتمع المدني، وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي، وعمليات المصالحة المحلية. ويُعدّ دمج منظور النوع الاجتماعي عنصرًا أساسيًا لضمان عدالة وشمولية إعادة الإعمار ولمنع إعادة إنتاج أنماط التهميش السابقة.

٣. دور الفاعلين الاجتماعيين غير الرسميين في مرحلة الانتقال: يُعدّ حضور الفاعلين الاجتماعيين غير الرسميين من أبرز سمات سوريا ما بعد السقوط، وتشمل هذه الفئة:

أ. العشائر: تلعب دورًا محوريًا في الشرق والبادية، وتمتلك القدرة على ضبط الأمن المحلي أو تعطيله، وهي عنصر لا يمكن تجاوزه في أي تسوية اجتماعية أو اقتصادية.

ب. النخب الاقتصادية الجديدة: ظهرت «برجوازية الحرب» التي راكمت ثروات عبر التهريب والوساطة، وتسعى اليوم لإعادة تموضع داخل الاقتصاد الرسمي، ما يشكل تحديًا لجهود مكافحة الفساد.

ج. المجالس المحلية والمجتمع المدني: برزت المجالس المحلية منذ ٢٠١٢ كأطر حكم واقعية في

المناطق الخارجة عن سلطة الدولة، وتلعب اليوم دورًا مهمًا في تقديم الخدمات والمشاركة في إعادة الإعمار، كما تشكّل جسورًا بين الدولة والمجتمعات المحلية.

د. الجماعات الدينية والعلماء : أثبتت قدرتها على التوسط في النزاعات المحلية، وتلعب أدوارًا في المصالحة وصياغة خطاب اجتماعي معتدل، خاصة في المناطق الريفية.

٤. تحقق عدة انجازات اجتماعية وحقوقية: على الرغم مما شهده العام الماضي من المعاناة الاجتماعية للشعب السوري؛ إلا أنه حقق عدة انجازات اجتماعية وحقوقية، طالما حرم منها خلال العقود الماضية، حيث أدى الإعلان الدستوري في مارس ٢٠٢٥ إلى ضمان حرية التعبير والجمعيات، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الجمعيات المدنية إلى ٣٠٠٪، مع تسجيل أكثر من ٥٠٠ جمعية مدنية جديدة. وقد أُعيد فتح المساجد والكنائس التالفة في حمص وحلب، ووقعت اتفاقيات مع اليونسكو لترميم تدمر ودمشق القديمة بتمويل ١٠٠ مليون دولار.

هذه الخطوات عززت الشعور بالأمل، كما في احتفالات حماة بعيد الثورة في ديسمبر ٢٠٢٥، حيث وُصفت المدينة بـ»مليئة بالأمل والفرح». حقوقيًا، أنشئت لجان وطنية للعدالة الانتقالية والمفقودين، مع إطلاق سراح ٢٤,٢٠٠ معتقل من سجون النظام السابق، وهو خطوة أولى نحو الكشف عن مصير أكثر من ١٠٠,٠٠٠ مفقود.

المحور الرابع: توازنات القوى الإقليمية والدولية بعد سقوط النظام

أدّت الحرب السورية إلى ترسيخ نفوذ كلٍّ من روسيا وإيران في المشرق، حيث شكّل نظام الأسد حجر الزاوية في هذا النفوذ؛ ليستفيد منهما فيما يقوم به من تجاوزات ضد شعبه، فضلًا عما يقوم به من جرائم تهريب المخدرات إلى الدول المجاورة. ومع سقوط النظام أعيد تنظيم العلاقات مع القوى الإقليمية والدولية المتدخلة في سوريا على النحو التالي:

١. روسيا وإيران: من الهيمنة إلى إعادة التموضع:

تسعى موسكو سقوط نظام الأسد إلى الحفاظ على وجود عسكري في قاعدة حميميم وميناء طرطوس، وذلك عبر تفاهمات مع السلطة الجديدة، بما يضمن مصالحها الاستراتيجية في شرق المتوسط. أما إيران فتبذل جهدًا للحفاظ على شبكاتها العسكرية ــ الأمنية (الميليشيات الشيعية، خطوط الإمداد إلى حزب الله)، لكن سقوط النظام أضعف شرعية وجودها ورفع كلفة استمرارها، كما واجه رفضًا شعبيًا واسعًا في مناطق عدة.

وتَظهر دينامية (إعادة التموضع) في بعض المظاهر، منها: انخفاض مستوى الانخراط المباشر، مقابل التركيز على النفوذ غير المباشر (اقتصادي، ثقافي، مذهبي)؛ واستخدام أوراق الضغط في ملفات أخرى (الملف النووي الإيراني، أوكرانيا، الطاقة) مقابل مرونة في الملف السوري.

٢ . تركيا: أولوية الأمن الحدودي واللاجئين:

تظل تركيا لاعبًا أساسيًا، وبخاصة في الشمال السوري؛ وذلك لاعتبارين: الأول: خشية أنقرة من بروز كيان كردي شبه مستقل على حدودها الجنوبية، حيث ترى في بعض القوى الكردية السورية امتدادًا لحزب العمال الكردستاني. والثاني: استضافة تركيا لملايين اللاجئين السوريين، ما يضع ملف إعادتهم في صلب النقاش السياسي الداخلي التركي.

وقد اتبعت تركيا، بعد سقوط الأسد، تركيا سياسة مزدوجة، تمثلت في: التعاون مع القيادة الانتقالية في ملف ضبط الحدود ومكافحة التنظيمات الجهادية، وتنسيق العودة الطوعية للاجئين؛ والضغط عبر استمرار الحضور العسكري ومساندة فصائل حليفة شمالًا لضمان عدم تبلور ترتيبات تراها مضرّة بأمنها القومي.

٣ . الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي:

تركّز الاستراتيجية الغربية تجاه سوريا ما بعد الأسد على ثلاثة أهداف رئيسة، هي:

أ . منع عودة التنظيمات الجهادية واستغلالها للفراغ الأمني.

ب . تقليص نفوذ إيران وضمان عدم تحوّل سوريا مجددًا إلى ممر استراتيجي لمشروعها الإقليمي.

ج . ربط تمويل إعادة الإعمار وتخفيف العقوبات بالتقدّم في المسار السياسي واحترام حقوق الإنسان.

لهذا تبقى العقوبات ــ بما فيها الترتيبات المرتبطة بقانون قيصر الذي تم تعليق العمل به لمدة ١٨٠ يومًا بعد زيارة الرئيس الشرع للبيت الأبيض ــ أداة تفاوضية، مع استعداد تدريجي لتخفيفها مقابل إصلاحات واضحة وشفافة، كما بدأت بعض الخطوات الجزئية بذلك بالتوازي مع تحسن مؤشرات النمو في ٢٠٢٥.

٤. الدول العربية: بين استعادة سوريا وهاجس الاستقرار:

تتباين مواقف الدول العربية تجاه سوريا ما بعد الأسد، لكن يمكن رصد اتجاهين رئيسين: دول ترى في سقوط النظام فرصة لإعادة سوريا إلى الحاضنة العربية ضمن ترتيبات جديدة تُقلّص النفوذ الإيراني والتركي، وتفتح الباب لاستثمارات كبيرة في إعادة الإعمار مقابل ضمانات سياسية وأمنية؛ ودول أخرى تخشى من نموذج ديمقراطي غير متحكّم به على حدودها، فتميل إلى دعم انتقال منضبط يحافظ على قدر من المركزية والقوة الصارمة، ويحدّ من صعود فواعل ثورية مستقلة. وفي كل الأحوال، يبقى الملف السوري ورقة في التوازنات العربية ــ الإقليمية الأوسع، من الخليج إلى شرق المتوسط.

المحور الخامس: سيناريوهات المسار السوري بعد العام الأول من السقوط

١. سيناريو الانتقال المنضبط (التدرّج نحو الاستقرار) وتتمثل ملامحه الأساسية فيما يلي:

• نجاح القيادة الانتقالية في استكمال إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية، ودمج غالبية الفصائل في أطر وطنية رسمية.
• المضي قدمًا في المسار الدستوري، واعتماد دستور جديد يقرّ اللامركزية الموسعة، وينصّ على تداول السلطة وانتخابات تعددية خلال فترة زمنية معقولة.
• تحسّن تدريجي في المناخ الاقتصادي مع تدفّق مساعدات دولية واستثمارات عربية، وتخفيف ملحوظ للعقوبات.

وتتمثل نقاط قوة هذا السيناريو في: خفض فرص عودة العنف واسع النطاق؛ وتعزيز وحدة الدولة مع إدماج نسبي للمكوّنات الإثنية والطائفية. أما نقاط ضعفه ومخاطره فتتمثل في احتمال تحوّل «التوافقات النخبوية» إلى محاصصة جامدة تعرقل الإصلاح العميق؛ وإمكان بقاء بعض مراكز النفوذ القديمة في مفاصل الاقتصاد والأمن بما يحدّ من التغيير الحقيقي.

٢. سيناريو الانتقال المتعثر (اللاحرب واللاسلم) وتتمثل ملامحه في:

- استمرار تعدد مراكز القوة على الأرض (شمال، شرق، ساحل، جنوب) مع تباين في درجة سيطرة الحكومة المركزية.
- تأجيل متكرر للاستحقاقات الدستورية والانتخابية بحجة الأمن أو التوافق، ما يضعف شرعية المؤسسات الانتقالية.
- استمرار الفساد واقتصاد الحرب، وتباطؤ إعادة الإعمار وعودة اللاجئين، مع بقاء أعداد كبيرة منهم في دول الجوار.
- ويتوقع أن تكون نتائجه المحتملة هي حدوث حالة إنهاك اجتماعي واقتصادي مزمن، ترفع معدلات الهجرة غير النظامية والجريمة والعنف المحلي؛ فضلًا عن خطر انزلاق بعض المناطق إلى انتفاضات جديدة أو حروب محلية.

٣. سيناريو التفكك وعودة السلطوية بأقنعة جديدة وهو السيناريو المحتمل في الأحوال التالية:

- فشل السلطة الانتقالية في ضبط السلاح ودمج الفصائل، مع تصاعد صراعات داخلية بين قوى معارضة أو بين مناطق مختلفة.
- تدخّل قوى إقليمية ودولية عبر وكلاء محليين، ما يعمّق الانقسامات ويقوّض فكرة الدولة المركزية.
- بروز فاعل عسكري أو أمني قوي ــ قد يكون جزءًا من النخبة القديمة أو تحالفًا جديدًا ــ يفرض نظامًا سلطويًا باسم استعادة الأمن ومحاربة الإرهاب.
- وسيترتب على حدوثه نتائج سلبية تتمثل في: إعادة إنتاج منطق «الاستقرار مقابل الاستبداد»، مع تغيير في الوجوه لا في البنى العميقة؛ وتهميش مطالب العدالة الانتقالية وحقوق الضحايا، وتكريس دورات انتقام كامنة قابلة للانفجار مستقبلًا.

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter
25 Gulf Research Center Knowledge for All

وتعتمد قراءة المستقبل السوري على ثلاثة مستويات تحليلية:

أ. عوامل الدفع (Drivers): وتشمل قدرة الدولة على بسط الأمن؛ ومستوى التماسك السياسي؛ فعالية المؤسسات الانتقالية؛ وحجم الدعم الدولي؛ والأداء الاقتصادي.

ب. المخاطر (Risks): وتشمل احتمالات عودة التنظيمات الجهادية؛ واستمرار انتشار السلاح؛ وفشل العدالة الانتقالية؛ وحدوث تدخلات إقليمية عبر وكلاء؛ وعدم قدرة الاقتصاد على خلق نمو مستدام.

ج. المؤشرات (Indicators): وتساعد في قياس اقتراب كل سيناريو، وتشمل:

- نسبة المناطق التي تستعيدها السلطة المركزية،
- تراجع الهجمات الأمنية،
- مستوى عودة اللاجئين،
- نمو الناتج المحلي،
- تقدم المسار الدستوري.

وتُستخدم هذه المؤشرات لمراقبة التحول بين السيناريوهات الثلاثة.

النتائج

تكشف الدراسة، استنادًا إلى تحليل تطوّرات العام الأول بعد سقوط نظام بشار الأسد، عن مجموعة من النتائج الرئيسة التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. ثقل الإرث البنيوي للنظام والحرب معًا:

يتّضح من تحليل الأوضاع في الداخل السوري خلال العام أن التحدي الأكبر الذي واجه السوريين والقيادة الانتقالية لا يتمثّل فقط في إسقاط رأس النظام، بل في التعامل مع إرث مركّب يجمع بين ثلاث معضلات تتمثل في: دولة مركزية شديدة التسييس أمنيًا؛ وشبكات زبائنية متغلغلة في الاقتصاد والإدارة؛ ومجتمع ممزّق بفعل الانقسامات الطائفية والمناطقية والنزوح الواسع. وهذا الإرث يجعل هامش المناورة أمام القيادة

الانتقالية محدودًا، ويجبرها على التوازن بين تفكيك البُنى القديمة وعدم دفع الدولة نحو فراغ شامل أو انهيار مؤسّساتي.

٢. أولوية الأمن وضبط السلاح شرط لإنجاح أي انتقال سياسي:

تُظهر الوقائع الميدانية أن إعادة تعريف المشهد الأمني)تفكيك الأجهزة القمعية السابقة، ضبط انتشار السلاح، دمج الفصائل المسلحة، مكافحة الجماعات الجهادية) هي شرط حاسم لأي مسار سياسي جاد؛ فجميع الملفات الأخرى ــ من الدستور إلى الانتخابات وإعادة الإعمار ــ تتأثّر مباشرة بدرجة السيطرة الأمنية الشرعية على الأرض.

٣. العدالة الانتقالية معضلة مزدوجة: بين مطلب الضحايا وهواجس الاستقرار:

تؤكد الورقة أن ملف الانتهاكات وحقوق الضحايا يمثّل اختبارًا حقيقيًا لصدقية النظام الجديد؛ فالتغاضي عن الجرائم الجسيمة يُفقد الانتقال معناه الأخلاقي والسياسي، في حين أن فتح الباب أمام محاكمات واسعة بلا تدرّج أو معايير قد يدفع إلى ردود فعل عنيفة ويغذي دورات انتقام جديدة. لذا تبرز الحاجة إلى مقاربة مرحليّة هجينة تجمع بين المحاسبة القضائية للمتورّطين الرئيسين، وآليات الحقيقة والمصالحة وبرامج جبر الضرر للمجتمع الأوسع.

٤. أهمية اللامركزية كأداة لإدارة التنوّع لا لتفكيك الدولة:

تُظهر المناقشات الدستورية والتجارب الميدانية في الشمال والشرق والجنوب أن النموذج المركزي الصارم، الذي طبع سوريا قبل ٢٠١١، لم يعد قابلًا للاستمرار؛ وأن اللامركزية الموسَّعة ــ مع وحدة الدولة ــ تتيح إدارة أفضل للتنوّع القومي والطائفي والمناطقي، وتخفّف التوتر بين المركز والأطراف. غير أن النجاح مشروط بتحديد واضح للصلاحيات، وضمان توزيع عادل للموارد، ومنع تحوّل اللامركزية إلى مدخل لتثبيت وقائع «تقسيم الأمر الواقع».

٥. الاقتصاد وإعادة الإعمار ساحة صراع بقدر ما هما فرصة تعافٍ:

يُبرز تحليل الوضع الاقتصادي أن إعادة الإعمار ليست مجرّد ملف تقني، بل هي أيضًا ساحة صراع بين فاعلين محلّيين وإقليميين يسعون إلى ترجمة نفوذهم السياسي والعسكري إلى مكاسب اقتصادية. وإذا لم تُربط عملية الإعمار بقواعد صارمة للشفافية والمساءلة والحوكمة، فإنها قد تعيد إنتاج شبكات الفساد القديمة في ثوب جديد، وتهمّش الفئات الأكثر تضررًا من الحرب.

٦. استمرار مركزية العامل الإقليمي ـ الدولي في رسم مآلات الانتقال:

تؤكد البيانات أن سوريا ما بعد الأسد لا تزال حقلًا للتنافس بين روسيا وإيران وتركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول عربية عدّة؛ وأن قدرة السوريين على امتلاك قرارهم الوطني تبقى محدودة ما لم تُبنَ داخليًا شرعية قوية ومؤسسات فعّالة. وفي الوقت ذاته، لا يمكن تجاهل أن كثيرًا من الموارد اللازمة لإعادة الإعمار ورفع العقوبات مرهون بالتفاهم مع هذه القوى.

٧. ملف اللاجئين والنازحين معيار جوهري للحكم على نجاح الانتقال:

تبيّن الورقة أن نجاح المسار الجديد لا يُقاس فقط بنجاح النخبة في إنتاج دستور أو حكومة، بل بمدى قدرة سوريا على استعادة أبنائها وبناتها من مخيمات اللجوء والنزوح، عبر توفير شروط عودة آمنة وكريمة لهم (أمنية، وقانونية، واقتصادية). حيث إن استمرار ملايين السوريين خارج البلاد أو في مخيمات هشّة يعني أن الانتقال لم يحقّق هدفه الأساسي في إعادة بناء دولة لجميع مواطنيها.

التوصيات

استنادًا إلى ما تضمنه الورقة من تحليل وتوصلت إليه من نتائج ، يمكن اقتراح حزمة من التوصيات الموجّهة إلى الفاعلين الرئيسين على النحو الآتي:

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter
25 Gulf Research Center Knowledge for All

أولًا: على مستوى القيادة الانتقالية السورية:

توصي الورقة الحكومة الانتقالية بقيادة الرئيس أحمد الشرع بما يلي:

١. تبنّي استراتيجية أمنية ــ مؤسسية متكاملة؛ وذلك من خلال الإسراع في استكمال إعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية على أسس مهنية خاضعة لرقابة مدنية، مع غربلة منظّمة لعناصر الأجهزة السابقة وفق معايير واضحة تتعلق بسجلّ الانتهاكات والكفاءة؛ ووضع جدول زمني شفاف لدمج الفصائل المسلّحة في مؤسسات الدولة أو تسريحها وإعادة دمج أفرادها في الحياة المدنية عبر برامج تدريب وعمل.

٢. إطلاق مسار دستوري تشاركي حقيقي؛ يهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة في صياغة الدستور ليشمل ممثلين عن النساء والشباب والمجالس المحلية واللاجئين، وليس النخب السياسية فقط؛ وتكريس مبادئ اللامركزية الموسّعة وحقوق الإنسان والفصل بين السلطات وضمان تداول السلطة في النص الدستوري، مع آليات عملية لتطبيقها.

٣. تبنّي مقاربة مرحلية للعدالة الانتقالية؛ من خلال إنشاء هيئة وطنية مستقلة للعدالة الانتقالية والحقيقة، تُمنح صلاحيات التحقيق في الانتهاكات الجسيمة منذ ٢٠١١، مع تعاون دولي تقني وقضائي؛ واعتماد مزيج من المحاكمات الجنائية للمتورّطين الرئيسين في الجرائم الكبرى، وبرامج جبر الضرر والتعويض، وإعادة الإدماج للضحايا والمجتمعات المتضرّرة.

٤. ربط إعادة الإعمار بإصلاحات بنيوية؛ وهو ما يمكن تحقيقه عبر اعتماد قانون خاص بإعادة الإعمار يضمن الشفافية والمنافسة ويمنع تضارب المصالح، مع نشر كل العقود والمناقصات على الملأ؛ وتوجيه أولويات الإعمار إلى القطاعات ذات الأثر الاجتماعي الأوسع (الكهرباء، المياه، السكن، المدارس، المستشفيات)، بدلًا من المشروعات ذات الطابع الاستعراضي أو الريعي.

٥. وضع استراتيجية شاملة لعودة اللاجئين والنازحين؛ وذلك من خلال إصدار تشريعات تضمن حماية الملكية، وإلغاء أو تعديل القوانين التي استُخدمت سابقًا لمصادرة ممتلكات المعارضين والنازحين؛ وتنسيق وثيق مع دول الجوار ووكالات الأمم المتحدة لتسهيل العودة الطوعية وتوفير حوافز اقتصادية واستثمارات في مناطق العودة.

ثانيًا: على مستوى الفاعلين الإقليميين والدوليين

١. الانتقال من منطق «ساحات النفوذ» إلى منطق «ضمان الاستقرار المشترك»، وذلك عبر تقليل استخدام الملف السوري كورقة ضغط متبادلة، والاتفاق على خطوط حمراء مشتركة تتعلق بوحدة الدولة ومنع عودة التنظيمات الجهادية واحترام حقوق الإنسان.

٢. ربط المساعدات ورفع العقوبات بإصلاحات واضحة ومعلَنة؛ ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع مصفوفة إصلاحات سياسية ــ مؤسسية واقتصادية متفق عليها مع القيادة السورية، مقابل تخفيف تدريجي منظم للعقوبات وتوفير تمويل طويل الأجل لإعادة الإعمار عبر مؤسسات دولية وإقليمية .

٣. دعم مبادرات المجتمع المدني والعدالة الانتقالية عبر تمويل برامج لبناء قدرات المنظمات المحلية في مجالات رصد الانتهاكات، وتوثيقها، وتقديم الدعم النفسي ــ الاجتماعي، وتعزيز المشاركة السياسية للسوريين والسوريات داخل البلاد وخارجها.

ثالثًا: على مستوى المجتمع المدني والقوى المجتمعية

١. بناء جسور بين المكوّنات المتصارعة سابقًا؛ ويمكن تحقيق ذلك من خلال إطلاق حوارات محلية بين مكوّنات مناطقية وطائفية مختلفة، وتطوير مبادرات ثقافية وإعلامية تسعى لصياغة سردية وطنية جامعة تتجاوز خطاب التخوين المتبادل.

٢. مراقبة السلطة ومشروعات الإعمار من القاعدة إلى القمة، عبر إنشاء تحالفات من منظمات المجتمع المدني لمراقبة الإنفاق العام ومشروعات إعادة الإعمار، ونشر تقارير دورية عن الفساد والانتهاكات، بما يتيح للمواطنين ووسائل الإعلام مساءلة الفاعلين الرسميين وغير الرسميين.

الخاتمة

يتّضح من تحليل مشهد سوريا بعد عامٍ كامل من سقوط نظام بشار الأسد أنّ البلاد تقف اليوم أمام مرحلة انتقالية معقّدة تتجاوز في جوهرها مجرد انهيار سلطة سياسية وبداية سلطة جديدة. فالسقوط، وإن شكّل نهاية طور طويل من الحكم السلطوي، لم يُنتج لحظة استقرار تلقائي؛ بل كشف مقدار التشابك بين الإرث الأمني للنظام السابق، وعمق الانقسامات التي ولّدتها سنوات الحرب، واتّساع حجم التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع في آنٍ واحد.

لقد تبيّن أن عملية الانتقال لا تُقاس بوجود قيادة انتقالية أو إطلاق مسار دستوري فحسب، بل بمدى قدرة البنى الجديدة على إعادة بناء مؤسسات الحكم وإحياء الثقة العامة. فما يزال المشهد الأمني هشًّا، وتفكّك الأجهزة القديمة لم يرافقه بعد تكوين أجهزة جديدة قادرة على فرض سيادة القانون في كامل البلاد. وعلى الرغم مما أحرزته السلطة الانتقالية من خطوات أولية نحو إعادة الهيكلة، فإن استكمال هذا المسار يتطلب وقتًا وموارد وإجماعًا وطنيًا لا يزال قيد التشكل.

أما على المستوى السياسي، فإن الخيارات المطروحة أمام السوريين تتراوح بين نموذجين: أحدهما يسعى إلى ترسيخ نظام تعددي لا مركزي يضمن مشاركة أوسع للمكوّنات المختلفة، والآخر يميل إلى استعادة مركزية الدولة بوصفها أداة لضبط الهشاشة ومنع التفكك. ولعل نجاح المسار الدستوري يتوقف على قدرة النخب السورية على الجمع بين الخيارين، بحيث لا تتحوّل اللامركزية إلى مقدمة للتقسيم، ولا تُستخدم المركزية ذريعة لعودة السلطوية بأقنعة جديدة.

اقتصاديًا، يبدو المشهد أشبه بورشة إعادة بناء على مستوى الدولة والمجتمع معًا؛ فالدولة التي أنهكتها الحرب والعقوبات والدمار الواسع تجد نفسها اليوم أمام حاجة ملحّة لإعادة بناء القطاعات الإنتاجية الأساسية، وخلق بيئة قادرة على جذب الاستثمارات وإدارة مساعدات الإعمار وفق قواعد شفافة تمنع إعادة إنتاج الفساد القديم. ويتضح أن إعادة الإعمار ليست مشروعًا تقنيًا، بل عملية سياسية واجتماعية بامتياز، لأنها تحدّد لمن تُمنح فرص النهوض، وكيف تُوزّع الموارد، ومن يشارك في رسم مستقبل البلاد.

اجتماعيًا، يبقى التحدي الأكبر متمثلًا في مداواة الجراح العميقة التي خلّفتها الحرب؛ فالانقسامات المجتمعية، وصدمة النزوح الواسع، وقلق اللاجئين على مصيرهم، كلها عوامل تُظهر أن إعادة اللحمة المجتمعية لا تقلّ أهمية عن إعادة بناء المؤسسات والاقتصاد. إن أي انتقال لا يعالج هذه الأبعاد، ولا يضمن عودة آمنة وكريمة لملايين السوريين، سيبقى انتقالًا ناقصًا مهما كان شكله الدستوري والسياسي.

وعلى المستوى الإقليمي والدولي، تؤكّد التجربة أن سوريا لم تعد ساحة صراع داخلية فحسب، بل محورًا لتقاطع مصالح قوى كبرى. وهذا يجعل السيادة الوطنية رهينة بقدر الاستقلالية التي تستطيع السلطة الانتقالية تكريسها، وبمدى قدرتها على إدارة العلاقات الخارجية دون الوقوع في أسر تحالفات مفروضة أو انحيازات ضيقة. فالتحول الحقيقي نحو سوريا مستقلة ومستقرة يمرّ عبر بناء شرعية داخلية راسخة تتيح للدولة التفاوض من موقع قوة لا من موقع الحاجة.

في ضوء ذلك كلّه، يمكن القول إن سوريا تقف اليوم أمام مفترق طرق حاسم؛ فهي تمتلك من جهة فرصة تاريخية لطيّ صفحة الصراع وبناء نظام سياسي أكثر عدلًا وشمولًا، لكنها تواجه في الجهة المقابلة مخاطر واقعية قد تعيد إنتاج أزمات الماضي إذا لم تُدار المرحلة الانتقالية بحكمة وتوافق وطني واسع. إن النجاح ليس مستحيلًا، لكنه يتطلب رؤية واضحة، ومؤسسات فعّالة، وإرادة سياسية جامعة، ومشاركة مجتمعية حقيقية، ودعمًا دوليًا يحترم أولويات السوريين لا أن يفرض عليهم مسارات جاهزة.

خاتمة القول: إن مستقبل سوريا لن تحدّده القرارات العليا وحدها، بل قدرة السوريين أنفسهم على تحويل آلام الحرب إلى قوة دفعٍ نحو التغيير، وعلى تحويل سقوط النظام إلى انطلاقة لبناء دولة جديدة تستجيب لتطلعات شعبها في الحرية والكرامة والتنمية. إن العام الأول بعد السقوط ليس خاتمة المرحلة، بل بدايتها؛ ومنه تتأسس ملامح سوريا القادمة، إمّا دولة متعافية تنفض رماد الحرب، أو أخرى تتعثر في تكرار تاريخها. وفي ذلك يكمن جوهر التحدي، وجوهر الأمل أيضًا.

مركز الخليج للأبحاث

المراجع

١. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): (سوريا في الحرب: ثماني سنوات من الصراع)، ٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/syria-at-war-report-en.pdf

٢ . لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): (سوريا في الحرب: خمس سنوات بعد اندلاع النزاع)، 2016، متاح على الرابط: https://www.unescwa.org/publications/syria-war-five-years

٣. البنك الدولي: (تداعيات الحرب: الآثار الإقليمية للصراع في سوريا)،٢٠٢٠، (النص الكامل PDF)) متاح على الرابط:
https://documents1.worldbank.org/curated/en/363101592427572069/pdf/The-Fallout-of-War-The-Regional-Consequences-of-the-Conflict-in-Syria.pdf

٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ــ المكتب الإقليمي للدول العربية UNDP : (الجذور الاجتماعية ــ الاقتصادية للأزمة السورية وأثرها(،متاح على الرابط:
https://www.undp.org/arab-states/publications/socioeconomic-roots-and-impact-syrian-crisis

٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ــ المكتب الإقليمي للدول العربية UNDP : (أثر النزاع في سوريا: اقتصاد مدمَّر وفقر واسع النطاق وطريق شاق للتعافي)، (تقييم اجتماعي–اقتصادي) ، ٢٠٢٥، متاح على الرابط:
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2025-02/undp-sy-seia-final-24022025_compressed.pdf

٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ــ المكتب الإقليمي للدول العربية UNDP : (التقييم الاجتماعي ــ الاقتصادي للوضع في سوريا ٢٠٢١)، متاح على الرابط:
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-01/UNDP_Syria_SEIA_report_4122022.pdf

٧ . المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ــ بوابة بيانات وضع اللاجئين السوريين:)بوابة البيانات التشغيلية ــ وضع سوريا (الاستجابة الإقليمية للاجئين)، الرابط العام:
https://data.unhcr.org/en/situations/syria

٨. مجموعة الأزمات الدولية: (استعادة الأمن في سوريا ما بعد الأسد: دروس من الساحل والسويداء) ، تقرير رقم ٢٥٣، ٢٠٢٥.
متاح على الرابط:
https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/syria/253-restoring-security-post-assad-syria-lessons-coast-and-suweida

٩. مجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية: (سوريا ما بعد الأسد: السيناريوهات والديناميات الإقليمية)، ورشة عمل/تقرير، ٢٠٢٥، متاح على الرابط:
https://mecouncil.org/publication/syria-post-assad-scenarios-and-regional-dynamics/

١٠. المجلس الأطلسي: (من الركام إلى الولادة الجديدة: نموذج لإعادة إعمار سوريا)، ٨ مايو ٢٠٢٥، متاح على الرابط:
https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/from-rubble-to-rebirth-a-model-for-syria-reconstruction/

١١. مبادرة الإصلاح العربي: (النظام الإقليمي العربي والأسد: من العزلة إلى التطبيع)،٢٠٢٣، متاح على الرابط:
https://www.arab-reform.net/publication/the-arab-regional-order-and-assad-from-ostracism-to-normalization/

١٢. مركز الشرق الأوسط: (الحكم في «اليوم التالي» في سوريا)، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤. متاح على الرابط:

https://www.mei.edu/publications/governing-day-after-syria
١٣. وكالة رويترز: (صياغة تقريبية)): قادة سوريا الجدد يواجهون اقتصادًا مدمَّرًا بفعل الحرب والعقوبات(٦ يناير ٢٠٢٥، متاح على الرابط:
https://www.reuters.com/world/middle-east/syrias-new-leaders-face-economy-decimated-by-war-sanctions-2025-01-06/
١٤. معهد شؤون الشرق الأدنى (NEI): (خريطة الفصائل المسلحة في سوريا ما بعد 2024: اتجاهات السيطرة وإعادة التموضع)، تقرير تحليلي، ٢٠٢٥، متاح على الرابط:
https://www.nei.org/publications/syria-armed-groups-map-2025
١٥. مجموعة الأزمات الدولية: (سوريا بعد النظام: شكل السلطة المحلية وتوازنات النفوذ)، تقرير رقم ٢٥٦، ٢٠٢٥، متاح على الرابط:
https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/syria/256-post-assad-power-mapping
١٦. البنك الدولي: (التعافي الاقتصادي في سوريا: مؤشرات النمو واتجاهات إعادة الإعمار)، ٢٠٢٥، متاح على الرابط:
https://www.worldbank.org/en/country/syria/publication/economic-recovery-2025
١٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP: (تمكين الفاعلين المحليين في الدول الخارجة من النزاع: الحالة السورية)، تقرير ٢٠٢٤، متاح على الرابط:
https://www.undp.org/publications/local-actors-post-conflict-syria-2024
١٨. المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية ECFR: (اقتصاديات سوريا بعد السقوط: الفرص والتحديات)، ٢٠٢٥، متاح على الرابط:
https://ecfr.eu/publication/syria-economics-2025
١٩. معهد الولايات المتحدة للسلام USIP: (العشائر والحوكمة المحلية في شرق سوريا: دور جديد في مرحلة الانتقال)، ٢٠٢٤، متاح على الرابط:
https://www.usip.org/publications/tribes-local-governance-east-syria-2024
٢٠. معهد كارنيغي للسلام الدولي: (برجوازية الحرب في سوريا: صعود النخب الاقتصادية الجديدة)، ٢٠٢٣، متاح على الرابط:
https://carnegie-mec.org/2023/war-economy-elites-in-syria
٢١. منظمة الهجرة الدولية IOM: (المرأة السورية في مرحلة ما بعد الصراع: أدوار جديدة وتحديات مركبة)، تقرير ٢٠٢٤، متاح على الرابط:
https://www.iom.int/publications/syrian-women-post-conflict-2024
٢٢. هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women: (النوع الاجتماعي في الدول الخارجة من النزاعات: الدروس المستفادة وتطبيقاتها في سوريا)، ٢٠٢٣، متاح على الرابط:
https://arabstates.unwomen.org/en/publications/gender-post-conflict-lessons-syria-2023
٢٣. معهد بروكينغز: (نماذج قياس السيناريوهات المستقبلية في البيئات الانتقالية: تطبيقات على الحالة السورية)، ٢٠٢٤، متاح على الرابط:
https://www.brookings.edu/research/scenario-modelling-syria-2024
٢٤. معهد دراسات الحرب ISW: (خريطة السيطرة العسكرية في سوريا: اتجاهات 2024–2025)، ٢٠٢٥، متاح على الرابط:
https://www.understandingwar.org/syria-military-control-map-2025
٢٥. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR: (تحولات العودة الطوعية في سوريا: تقييم أولي لعام ٢٠٢٥)، ٢٠٢٥، متاح على الرابط:
https://data.unhcr.org/en/documents/syria-return-dynamics-2025

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium

www.grc.net